

دراسة محاسبية معيارية لعمليات توحيد الأعمال وأثرها في جودة الأصول وفق

مستويات تصنيف CAMELS

دراسة حالة استحواذ بنك قطر الوطني على بنك QNB الأهلي في مصر

د. عدنان اغديف البحادي

مدرس في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة الفرات

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم عملية توحيد الأعمال المصرفي التي تمت بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي في مصر محاسبياً وبيان مدى تطبيق الإجراءات والأساليب التي نصت عليها المعايير الدولية في هذه العملية، وبيان أثر تلك العملية في تحسين جودة الأصول للمصارف أطراف العملية باستخدام نموذج CAMELS، وأيضاً التحقق من مدى ملاءمة هذا النموذج لتقييم هذه العمليات، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لهذه الدراسة واستخدم منهج دراسة الحالة في الجانب العملي الذي تضمن تقييم عملية توحيد الأعمال المدروسة محاسبياً وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي الدولية، ثم تحليل هذه العملية وبيان تأثيرها على جودة الأصول لبنك قطر الوطني من خلال التصنيف الرقمي لجودة الأصول الذي يتضمنه CAMELS وأخيراً دراسة ذلك التأثير احصائياً من خلال برنامج التحليل الاحصائي SPSS للوصول إلى النتائج التي من أهمها: اتباع بنك قطر الوطني للأساليب والإجراءات التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية ولا سيما المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " توحيد الأعمال " مع غياب الكثير من الإفصاحات الضرورية، كما أنّ عملية توحيد الأعمال مع بنك QNB الأهلي في مصر لم تؤثر في جودة الأصول في الفترة التي تلت عملية توحيد الأعمال، وكذلك تبين من خلال تطابق نتائج الدراسة التحليلية والاحصائية ملائمة نموذج CAMELS لتقييم ومقارنة جودة الأصول لبنك قطر الوطني قبل وبعد عملية توحيد الأعمال مع بنك QNB الأهلي في مصر.

الكلمات المفتاحية: توحيد الأعمال، جودة الأصول، نموذج CAMELS.

أولاً: المقدمة:

تحتل الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

ولتحقق هذه المصارف النمو والتوسع تتجه هذه المصارف الى عملية توحيد الأعمال فيما بينها لخلق كيانات كبيرة لها القدرة على المنافسة الشديدة وحشد المزيد من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الكبيرة وتحسين جودة الخدمات المصرفية وفتح آفاق جديدة للأسواق، كما يستهدف توحيد الأعمال المصرفي زيادة الأرباح المصرفية والوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية وفقاً لمعايير لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال وذلك بالنسبة للمصارف التي لا تتوفر لديها القدرة على تحقيق هذه النسبة، وكذلك محاولة تحسين جودة الأصول بالنسبة للكيانات المصرفية الناتجة عن توحيد الأعمال، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب ثقة المصارف العالمية.

وهناك عدة معايير رقابية يمكن أن تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي والإداري في أدائها حتى لا تتعرض لمشاكل مالية وإدارية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، ومن أهم هذه المعايير نموذج تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ويطلق عليه CAMELS، حيث يتم تقييم الأداء المالي والإداري للمصارف بالاعتماد على المؤشرات التي يتضمنها هذا النموذج والمتمثلة في : الملاءة المالية وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة والحساسية تجاه مخاطر السوق.

ثانياً: مشكلة الدراسة

يعتبر توحيد الأعمال وسيلة للتغلب على الكثير من المشاكل التي تواجه العمل المصرفي، مثل مشاكل التعثر المصرفي وانخفاض الربحية وانفتاح الأسواق وتدعيم القدرة التنافسية.... الخ، إلا أن فشل عمليات توحيد الأعمال المصرفي تترك أثراً سلبية على الأداء العام للمصارف، لذلك لا بد للمصارف من تقييم تلك العمليات محاسبياً وبيان أثرها في أداء تلك المصارف بشكل عام وفي جودة الأصول للكيانات الناتجة عن عمليات توحيد الأعمال بشكل خاص بعد عمليات التوحيد من خلال مؤشرات دولية حديثة (نموذج التقييم CAMELS) لبيان نجاح أو فشل عمليات توحيد الأعمال وللوقوف على الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه هذه المصارف.

ومما سبق فإنه يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

- ومما سبق فإنه يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:
- هل قام بنك قطر الوطني بإتباع وتطبيق الأساليب والاجراءات والافصاحات الخاصة بتوحيد الاعمال والتي تتضمنها المعايير الدولية أثناء السيطرة على بنك QNB الأهلي في مصر؟
- هل يوجد تأثير لعمليات توحيد الأعمال بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي في مصر في جودة الأصول باستخدام نموذج CAMELS؟

- هل يعتبر نموذج CAMELS نموذج ملائم لتقييم ومقارنة جودة الأصول بالنسبة لتوحيد الأعمال بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي في مصر قبل وبعد توحيد الأعمال؟
ثالثاً: الدراسات السابقة

قام الباحث باستعراض العديد من الدراسات السابقة التي تعرضت لمتغيرات البحث، حيث يضم الفكر المحاسبي العديد من الدراسات التي تناولت تلك المتغيرات وذلك على النحو التالي:

- دراسة (يامين ، 2016)¹ بعنوان " أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"

تناولت هذه الدراسة اختبار أثر عناصر نموذج تقييم البنوك CAMELS في عنصر المخاطر الائتمانية. ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة قام الباحثان بصياغة فرضية رئيسة مضمونها بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعناصر النموذج مجتمعة في المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. ولقد قام الباحثان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن عناصر النموذج مجتمعة تؤثر في عنصر المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية، بينما عند عمل الاختبار لأثر كل عنصر من عناصر النموذج بشكل مستقل في المخاطر الائتمانية كانت النتائج بالشكل التالي: يوجد أثر لكفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة العوائد وحساسية مخاطر السوق في المخاطر الائتمانية، أما بالنسبة لعنصري جودة الإدارة وجودة السيولة فلا يوجد لهما أثر في المخاطر الائتمانية.

- دراسة (محمد، 2015)² بعنوان " الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية "

يهدف هذا البحث إلى:

- بيان خصائص ومقومات النظام المحاسبي للقطاع المصرفي السوداني.
 - التعرف على أساليب التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي في المصارف.
 - التعرف على دواعي وطرق توحيد الأعمال والقواعد المحاسبية لمعالجتها.
 - التعرف على أثر اندماج المصارف بالسودان على كلا المصرفين كلاً على حدة.
 - دراسة أثر اندماج المصارف بالسودان على نشاطها وربحياتها ومعدلات النمو فيها.
- اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض والمنهج التاريخي لمتابعة الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة كما اعتمدت على المنهج الوصفي لوصف طبيعة عمل المصارف وآليات تنفيذ عمليات الاندماج في القطاع المصرفي السوداني.
- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- إن عملية الاندماج في كل مصارف العينة قد أدت إلى تحسن ملحوظ في مقدرة المصرف ناتج الاندماج على مجابهة التزاماتها النقدية تجاه المودعين.

¹ يامين، اسماعيل يونس، الظهراوي، محمد سامي، (2016)، أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية - جامعة الزرقاء الخاصة - الأردن، المجلد 16، العدد 3.

² محمد، محمد حسين الشريف، (2015)، الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- إن عمليات الاندماج في كل مصارف العينة قد حسنت من نشاط المصرف ناتج الاندماج وذلك بترشيد استخدام الموارد في عمليات الاقراض والاستثمار.
 - إن عملية الاندماج أدت إلى زيادة معدلات النمو في كل مصارف العينة.
 - دراسة (ضاهر، 2015)³ بعنوان " أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف " تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاندماج على الأداء المالي لبنك سرادر الذي اندمج مع بنك عوده في العام 2004 لتشكيل مجموعة عوده سرادر المصرفية للخدمات الخاصة، وسيتم التقييم باستخدام أحدث نموذج للتحليل المالي - نموذج CAMEL والذي يقيس أداء البنوك بالاعتماد على معايير مثل ملاءة رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الادارة وجودة الارباح والسيولة، امتدت فترة الدراسة من العام 2000 وحتى نهاية العام 2008، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترة قبل الدمج وفترة بعد الدمج، جمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من التقارير السنوية، وأظهرت نتائج الدراسة تحسن الأداء المالي لبنك سرادر في مرحلة بعد الدمج وذلك بالنسبة لمعظم مؤشرات نموذج CAMEL.
 - دراسة (كريمة، 2013)⁴ بعنوان " دور الاندماج المصرفي في رفع القدرة التنافسية للبنوك التجارية " هدفت هذه الدراسة الى إبراز الجوانب المهمة للقدرة التنافسية وذلك بالتعرض لمفهومها وأنواعها ومراحلها والإلمام بجميع جوانب موضوع الاندماج المصرفي، من تعريف وأنواع ودوافع والآثار السلبية والايجابية على المنظومة البنكية وتوضيح العلاقة بين الاندماج المصرفي والقدرة التنافسية للبنك من خلال عدد من الآثار والنتائج المترتبة عنه والتعرف على واقع النظام المصرفي العربي وتسليط الضوء على النتائج والفوائد التي حققتها البنوك المندمجة وإمكانية إستفادة النظام المصرفي العربي منها وتوعية البنوك الجزائرية بأهمية الموضوع وحثها على التغيير وإنتهاج طريق البنوك المندمجة والخروج بنتائج وتوصيات قد تقيد النظام المصرفي العربي في المستقبل. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الاندماج المصرفي ضرورة حتمية في ظل الانفتاح الكامل للأسواق المصرفية أمام المنافسة وأحد الحلول للتعامل مع التكتلات المالية العالمية والكيانات المصرفية العملاقة وإنّ إحداث المزيد من الاندماجات المصرفية تمكن من تكوين بنوك قوية قادرة على المنافسة والاستمرار في ظل التنافس العالمي كما أنّ اندماج البنوك فيما بينها يحقق وفورات اقتصادية تتمثل في زيادة معدلات النمو، وزيادة الكفاءة الانتاجية، زيادة الارباح وتوسيع قاعدة الدوائع، مما يحقق التنافس الدولي عن طريق التكنولوجيات المتعددة والموارد البشرية المؤهلة وهذا ما كان ليتحقق في كل بنك مفرد.
 - دراسة (Rozzani & Abdul Rahman, 2013)⁵ بعنوان: "Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional versus Islamic"
- " Camels و تقييم أداء المصارف في ماليزيا، مقارنة بين التقليدية والاسلامية "**

³ ضاهر، حنان، (2015)، أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف - دراسة حالة مجموعة عوده سرادر المصرفية للخدمات الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (37)، العدد (3).

⁴ غانم، كريمة، (2013)، دور الاندماج المصرفي في رفع القدرة التنافسية للبنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

⁵ Rozzani.N, Abdul Rahman. R, (2013), Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional versus Islamic, Universiti Teknologi MARA, Jorjnal of Islamic Finance and Business Research 2.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أداء المصارف في ماليزيا في الفترة من 2008 إلى 2011 باستخدام نموذج Camels، وقد حددت العوامل التي تؤثر على أداء المصارف التقليدية والاسلامية في ماليزيا باستخدام عينة من 19 مصرف تقليدي و 16 مصرف اسلامي، وتشير أهم النتائج إلى أن مستويات الأداء متشابهة جداً بين التقليدي والاسلامي.

- دراسة (Saluja; Sharma; Lal,2012)⁶ بعنوان:

" Impact of Merger on Financial Performance of Bank- a Case Study of HDFC Bank"

" أثر الاندماج على الاداء المالي للمصرف - دراسة حالة مصرف HDFC "

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاندماج على الاداء المالي للمصرف HDFC الذي اندمج طوعاً مع سنشوريان بنك أوف بنجاب Centurion Bank of Punjab بهدف زيادة الحجم، وتحقيق فوائد للاقتصاد، ثم تقييم أثر الاندماج على المصرف المدروس باستخدام نموذج التقييم المالي CAMEL، امتدت فترة الدراسة من 2006-2007 وحتى 2010-2011 وقسمت فترة الدراسة إلى فترتين فترة قبل الدمج وفترة بعد الدمج، جمعت بيانات الدراسة بالاستناد إلى التقارير السنوية للمصرف HDFC، واستخدمت مجموعة من الأساليب الاحصائية في هذه الدراسة مثل المتوسط، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الأداء المالي للمصرف المدروس قد تحسن في فترة ما بعد الدمج تقريباً في جميع معاملات نموذج CAMEL.

- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على حالة من حالات توحيد الأعمال المصرفي التي تمت في بعض الدول العربية وتقييمها محاسبياً وهي توحيد الأعمال بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي في مصر، كما سيتم بيان تأثير تلك العملية على أداء وجودة أصول المصارف أطراف العملية على عكس الدراسات السابقة التي ركز أغلبيتها على تقييم الاداء المالي فقط، وقد تم بيان هذا التأثير باستخدام نموذج تقييم حديث (نموذج CAMELS)، حيث تم استخدام المؤشرات التي يشملها هذا النموذج المتعلقة بجودة الأصول وحساب النسب المالية لهذه المؤشرات على عكس الدراسات السابقة التي ركز معظمها على التقييم باستخدام الاساليب التقليدية للتقييم، كما نجد أن الدراسات السابقة ركز أغلبها على أحد متغيرات هذه الدراسة، في حيث تناولت بعض الدراسات عملية الدمج المصرفي والبعض تناولت موضوع التقييم المحاسبي دون التركيز على عمليات توحيد الأعمال، وسلطت بعض الدراسات الضوء على نموذج CAMELS لتقييم أداء مصارف لم تخضع لعمليات توحيد أعمال، في حين جاءت هذه الدراسة للربط بين المتغيرات السابقة في دراسة واحدة .

رابعاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور المهم الذي تلعبه عمليات توحيد الأعمال المصرفية في خلق كيانات مصرفية كبيرة وقوية وقادرة على توفير رؤوس الأموال الكافية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الأصول وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وفتح أسواق جديدة وتوحيد الادارات وتقليل النفقات، كما ان

⁶ SALUJA, R. SHARMA, S. LAL, R. (2012), " Impact of Merger on FinancialPerformance of Bank- A Case Study of HDFC Research and Management (IJRFM), Vol. 2, Issue 2.

توحيد الأعمال يقلص من حالات الإفلاس والانهيار الناتجة عن تعثر القروض والتسهيلات التي تشكل أبرز أصول هذه المصارف، وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على حالة مهمة من حالات توحيد الأعمال التي تمت في القطاع المصرفي في البلدان العربية وتقييمها محاسبياً، وبيان أثر تلك العملية على جودة أصول أطراف تلك الحالة، وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضاً في استخدام معيار يعتبر من أحدث النماذج في التقييم المصرفي (نموذج CAMELS) من خلال المؤشرات المرتبطة بجودة الأصول التي يتضمنها هذا النموذج.

خامساً: أهداف الدراسة

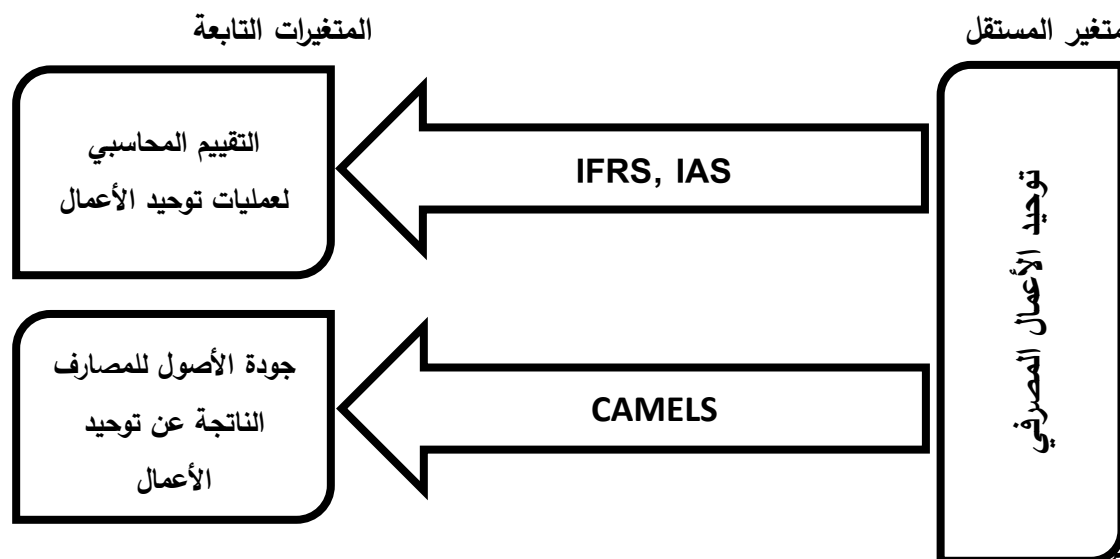
تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الرئيسية المتضمنة في مشكلة الدراسة، من خلال تقييم عملية توحيد الأعمال المصرفي التي تمت بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي في مصر محاسبياً وبيان مدى تطبيق الإجراءات والأساليب التي نصت عليها المعايير الدولية في هذه العملية، وبيان أثر تلك العملية في تحسين جودة الأصول للمصارف أطراف العملية باستخدام نموذج CAMELS، وأيضاً التحقق من مدى ملائمة هذا النموذج لتقييم هذه العمليات، وكذلك الوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها في حالات توحيد الأعمال في القطاع المصرفي الوطني .

سادساً: متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل: توحيد الأعمال المصرفي.
- المتغيرات التابعة: (التقييم المحاسبي لعمليات توحيد الأعمال، جودة الأصول)
- المتغيرات الوسيطة: (نموذج CAMELS، المعايير الدولية IAS و IFRS)

سابعاً: الأنموذج المقترح للدراسة

اعتمد الباحث في بناء هذا الأنموذج على متغيرات الدراسة، والشكل التالي يوضح هذا النموذج:



الشكل (1) الأنموذج المقترح للدراسة

ثامناً: فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا تقوم المصارف عينة الدراسة بإتباع وتطبيق الأساليب والإجراءات والافصاحات الخاصة بتوحيد الأعمال والتي تتضمنها المعايير الدولية.

- **الفرضية الثانية:** لا توجد فروق معنوية في جودة أصول المصارف عينة الدراسة قبل توحيد الأعمال وبعده باستخدام نموذج **CAMELS**.
- **الفرضية الثالثة:** لا يعتبر نموذج **CAMELS** ملائم لتقييم ومقارنة جودة الأصول بالنسبة لحالة توحيد الأعمال بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي في مصر.
- تاسعاً: منهج الدراسة ومصادر جمع المعلومات**
- اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لهذه الدراسة واستخدم منهج دراسة الحالة في الجانب العملي، واستخدم مجموعة من المصادر في جمع البيانات كما يلي:
- المصادر الثانوية: وتمثلت بالأدبيات والدراسات السابقة، بحيث تتكون المصادر الثانوية من الكتب والدوريات والنشرات المتعلقة بموضوع الرسالة، بالإضافة الى الدراسات النظرية والتطبيقية المتعلقة بموضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: نظراً لعدم كفاية المصادر الثانوية لتحقيق أهداف الدراسة سوف يلجأ الباحث الى المصادر الأولية المتمثلة بالقوائم المالية والتقارير الخاصة بالبنك القطري الوطني وبنك QNB الأهلي في مصر بحيث سوف يتم الاعتماد على سلسلة زمنية وتعتبر سنة توحيد الأعمال هي سنة الأساس.
- عاشراً: مجتمع وعينة الدراسة**
- يتكون مجتمع الدراسة من عمليات توحيد الأعمال بين المصارف العامة والخاصة العاملة التي تمت في الأسواق العربية، وتتكون عينة الدراسة من حالة توحيد الأعمال التي تضمنت سيطرة بنك قطر الوطني على بنك QNB الأهلي في مصر، بحيث تم اختيار هذه العينة بطريقة العينة القصدية بما يتناسب وأهداف هذه الدراسة.
- الحادي عشر: حدود الدراسة**
- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على حالات توحيد الأعمال بين المصارف والتي جرت في البلدان العربية.
- **الحدود الزمنية:** أنجزت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية (2009-2017 م) بالنسبة لحالة (سيطرة بنك قطر الوطني على بنك QNB الأهلي في مصر).
- الثاني عشر: الإطار النظري**
- مفهوم توحيد الأعمال بين المصارف**
- جاء في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) أن توحيد الاعمال هو جمع مؤسسات منفصلة في وحدة اقتصادية واحدة كنتيجة لقيام إحدى المؤسسات بالتوحد مع أو السيطرة على صافي أصول وعمليات مؤسسة أخرى⁷.
- ويعرف توحيد الاعمال أيضاً بأنه عبارة عن جمع منشآت أو مؤسسات أعمال منفصلة في منشأة واحدة معدة للتقارير المالية⁸.
- وقد عرفه البعض بأنه " تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلّى البنك المندمج عادة عن استقلاليتته، ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفاً واحداً

⁷ أبونصار، محمد، حميدات، جمعة، 2009، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، ص 542.

⁸ القاضي، حسين، حمدان، مأمون، 2011، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص218.

ويتخذ المصرف الجديد اسماً جديداً عادة يكون اسم المؤسسة الدامجة أو اسم مشترك بينهما وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج⁹.

- وما سبق يمكن تعريف توحيد الأعمال بين المصارف بأنه اتحاد منشأتين مصرفيتين أو أكثر في إيجاد مصلحة مشتركة تربط بين هذه المنشآت المصرفية وذلك لغرض خلق وحدة مصرفية جديدة وأكبر تتمتع بمزايا أفضل من أجل العمل في نطاق أكثر انتشاراً.

أنواع توحيد أعمال المصارف

- **توحيد الأعمال الأفقي:** وهذا الاندماج يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس طبيعة النشاط أو أنشطة مترابطة أو مكملية لبعضها البعض، ويستمر المصرف الناتج عن توحيد الأعمال بالعمل في نفس النشاط ولكن بحجم أكبر مثل: اندماج بنوك تجارية أو بنوك متخصصة، أو بنوك إسلامية، والجدير بالذكر أن هذا النوع هو النوع الغالب ويهدف إلى تجنب الازدواجية في أداء النشاط¹⁰.

- **توحيد الأعمال الرأسى:** هو الدمج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المحافظات وبنك رئيس في المدن الكبرى أو العاصمة، بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتداداً للبنك الكبير، ويتم ذلك بصفة خاصة في حالات البنوك المتخصصة¹¹.

- **توحيد الأعمال المختلط:** هو الدمج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة بما يحقق التكامل في الأنشطة بين البنوك المندمجة¹².

الأشكال القانونية لتوحيد أعمال المصارف

تأخذ عمليات توحيد الأعمال الأشكال التالية:

- **الدمج القانوني (merger):** وهو توحيد للأعمال بين مصرفين يسمى الأول المصرف الدامج والثاني المصرف المندمج أو المصرف الهدف بحيث ينقضي المصرف المندمج وتزول شخصيته الاعتبارية بشكل نهائي وتنتقل أصوله والتزاماته إلى المصرف الدامج¹³.

- **الاتحاد أو التجميع (consolidation):** وهو توحيد للأعمال بين مصرفين أو أكثر لتأسيس مصرف واحد جديد وفي هذه الحالة تنقضي وتزول جميع المصارف التي اندمجت وتزول شخصيتها الاعتبارية ويظهر مصرف جديد له صفته وشخصيته القانونية المستقلة¹⁴.

- **السيطرة أو التملك (Acquisition):** وهو توحيد للأعمال لا يترتب عليه اختفاء الصفة القانونية للمصارف المندمجة، فكل مصرف يحتفظ باستقلاله المالي والإداري، ويتم بين مصرفين أو أكثر بحيث يقوم المصرف الدامج ويسمى المصرف المستحوذ بالسيطرة على أسهم أو أصول المصرف أو المصارف المدموجة بنسبة مؤثرة تتراوح بين 50% و 100%، وفي هذا الشكل من أشكال توحيد الأعمال يقوم المصرف المستحوذ بتسديد قيمة

⁹ Stephen A. Ross, Randolph W. Westerfield and Jeffrey Jaffa, 2002, "Corporate Finance", New York, McGraw-Hill Irwin, p817.

¹⁰ Alberto cybo-ottone, Maurizio murgia, 2001, mergers and shareholder wealth in European banking, journal of banking and finance, vol(24), p834.

¹¹ القاضي، نجلاء فتح الرحمن أحمد، 2017، الاندماج المصرفي والاستحواد في البلدان العربية، مجلة كلية العلوم الإدارية، العدد الأول، ص201.

¹² زهية، بركان، 2005، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، ص176.

¹³ أبو نصار، محمد، 2008، المحاسبة المالية المتقدمة، دار وائل للنشر، عمان، ص3

¹⁴ Larsen J.O. 2006, Modern advanced accounting, 10 Th Ed, California: McGraw Hill, P167.

الأسهم أو الأصول نقداً أو بإصدار أسهم مقابلها، وينتج عن هذا الشكل لتوحيد الاعمال علاقة بين المصرف المستحوذ والذي يدعى بالشركة القابضة مع المصرف المستحوذ عليه والذي يدعى بالشركة التابعة علماً أنه بالإمكان في بعض الحالات حل المصرف المستحوذ عليه أو استمراره في الاحتفاظ بوجوده القانوني، بحيث يقوم كل من المصرفين بالاستمرار في العمل كما هو الحال قبل عملية توحيد الاعمال، لكن الاختلاف يكون في القرارات الادارية للمصرف المستحوذ عليه (الشركة التابعة) التي تخضع للسيطرة من قبل المصرف المستحوذ (الشركة القابضة)¹⁵.

تعريف نموذج camels

ويعرف camels بأنه نظام تصنيف موحد للمؤسسات المالية، يستخدمه المنظمون لتقييم المؤسسات المالية على أساس موحد والتعرف على تلك المؤسسات التي تتطلب اهتمام رقابي خاص¹⁶. وأيضاً عرف camels بأنه مؤشر يقوم بالكشف عن حقيقة الموقف المالي لأي مصرف والتعرف على درجة تصنيفه، ويعد هذا المعيار أحد الوسائل الرقابية التي تتم من خلال التفتيش الميداني¹⁷. وتعتبر كلمة camels عن اختصار يتضمن الحروف الأولى من العناصر المكونة لهذا النموذج والتي تشمل ستة عناصر رئيسية هي كفاية رأس المال (**Capital Adequacy**) وجودة الأصول (**Asset Quality**) والادارة (**Management**) والربحية (**Earning**) والسيولة (**Liquidity**) والحساسية لمخاطر السوق (**Sensitivity To Market Risk**)¹⁸، بحيث يحدد لكل مكون تصنيف رقمي من (1 إلى 5) ويكون هذا التصنيف كما يلي¹⁹:

جدول رقم (3) : تصنيف عناصر camels

التصنيف رقم (1)	قوي
التصنيف رقم (2)	مُرضٍ
التصنيف رقم (3)	معقول
التصنيف رقم (4)	غير مُرضٍ
التصنيف رقم (5)	خطر

source: Cole, Rebel And Jeffery Gunther, (1999), Predicting Bank Failures: A Comparison Of On- And Off-Site Monitoring Systems, Unpublished Paper, Federal Reserves Bank Of Dallas, USA, Texas.

جودة الأصول

تحتل عملية تقييم جودة الأصول أهمية كبيرة في نموذج التقييم البنكي camels، وللوقوف على مدى جودة الأصول يتوجب القيام بتصنيفها حسب درجة المخاطر المحيطة بها، ولابد من قيام جهاز التفتيش بتحليل مدى

¹⁵ الراعي، زياد، 2004، المحاسبة المتقدمة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، ص 8.

¹⁶ Buerger, L. (2011). Camels rating: What they mean and why they, Director corps,p2.

¹⁷ Yakob, R. (2012). Camel rating approach to assess the insurance operator financial strength, jurnal Ekonomi Malaysia, p5.

¹⁸ عوده، ماهر نهاد، (2013)، أثر عناصر نموذج التقييم المصرفي الأمريكي camels على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن، ص31.

¹⁹ Basset, F William & seung Lee, (2012), estimating changes in supervisory standards and their economic effect, finance and economics discussion series divisions of research & statistics and monetary affairs federal reserves board, washington, D.C., P6.

كفاية المخصصات المكونة لمقابلة الخسائر في الأصول وحجم ونوع ومستوى المخاطر التي تتضمنها العمليات الائتمانية والالتزامات خارج الميزانية، ومدى التنوع والجودة في محافظ الاستثمار والائتمان ومدى وجود تركيزات ائتمانية، ومدى فعالية وكفاية نظام الرقابة والضبط الداخلي، ويتم حساب جودة الأصول عادةً من خلال النسب التالية:

- نسبة التصنيف المرجح (WCR) لقياس حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات.
- نسبة إجمالي التصنيف (TCR) لقياس حجم القروض المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات.
- وإن أسس تصنيف جودة الأصول في البنوك وفقاً لنموذج camels هي كما يلي²⁰:
- البنك الذي تصنف جودة أصوله (1) يمتاز بوجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض، وكذلك وجود رقابة فعالة في عمليات المنح ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص.
- البنك الذي تصنف جودة أصوله (2) يتصف بنفس صفات الصنف (1)، ولكن يوجد بعض نقاط الضعف أو العيوب البسيطة التي يمكن للإدارة معالجتها سريعاً دون وجود إشراف تنظيمي بشكل مباشر.
- البنك الذي تصنف جودة أصوله (3) يظهر نقاط ضعف رئيسية تتعدى نقاط الضعف في الصنف (2)، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك قد يؤدي إلى مشاكل خطيرة في رأس المال أو اعسار البنك نتيجة ارتفاع القروض المتعثرة وسوء منح الائتمان.
- البنك الذي تصنف جودة أصوله (4) يظهر ضعفاً عاماً في العديد من العناصر المذكورة حيث أن الخسائر من القروض المتعثرة تكون عالية جداً نتيجة عدم السداد، مما يستدعي الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطات النقدية.
- البنك الذي تصنف جودة أصوله (5) يتصف بأن نسبة الأصول المتعثرة تتعدى 50% وعدم إمكانية القيام بالإصلاحات من خلال الإجراءات العادية، مما يهدد رأس المال بصورة حادة أو يتسبب في وجود مركز سلبي له.

الثالث عشر: الدراسة المعيارية

تم بتاريخ 31 مارس 2013 استكمال شراء بنك قطر الوطني لحصة مسيطرة نسبتها 97.12% في بنك QNB الأهلي بجمهورية مصر العربية باستخدام طريقة الاستحواذ بما يتوافق مع نص الفقرة (4) من المعيار الدولي للقرارات المالية رقم (3) " يجب على المنشأة المستحوذ أن تحاسب عن كل معاملة تجميع أعمال من خلال تطبيق طريقة الاستحواذ".

ومن السابق نلاحظ أنه تم تحديد شكل توحيد الأعمال (السيطرة) وتحديد البنك المسيطر (بنك قطر الوطني) وهذا يتوافق مع الفقرة (6) من المعيار الدولي للقرارات المالية رقم (3) " لكل عملية تجميع أعمال يجب أن تُحدد إحدى المنشآت المجموعة على أنها المنشأة المستحوذة". وتم الاستحواذ على بنك QNB الأهلي من خلال دفع بدل نقدي، وقد تم تحديد البدل النقدي المدفوع كما يلي:

20 المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، ص 121.

5054216	صافي الموجودات بالقيمة العادلة
(145329)	حقوق غير المسيطرين (2.88)%
3865211	الشهرة الناتجة عن عملية الاستحواذ
8774098	البديل النقدي المدفوع

وهذا يتوافق مع الفقرة (ب 5) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3):
 "يعرف هذا المعيار الدولي للتقرير المالي تجميع الأعمال على أنه معاملة أو حدث آخر تكتسب فيه منشأة مستحوذة السيطرة على واحدة أو أكثر من الأعمال. وقد تكتسب المنشأة المستحوذة السيطرة على الأعمال المستحوذ عليها بطرق متنوعة، على سبيل المثال:

- (أ) عن طريق تحويل نقد، أو مّعادلات نقد أو أصول أخرى (بما في ذلك صافي الأصول التي تشكل أعمالاً).
- (ب) عن طريق تكبد التزامات.
- (ت) عن طريق إصدار حصص حقوق ملكية.
- (ث) عن طريق تقديم أكثر من نوع واحد من العوض.
- (ج) دون تحويل عوض، بما في ذلك بموجب العقد فقط.

وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (توحيد الأعمال) قام بنك قطر الوطني بإعداد توزيع لسعر الشراء (PPA) للاستحواذ على نسبة 97.12% في بنك QNB الأهلي يحدد التوزيع المبلغ المدفوع مقابل الموجودات الملموسة وغير الملموسة والمبلغ المدفوع مقابل الشهرة، بلغت الموجودات غير الملموسة التي سيتم اطفائها على مدى 12 عاماً مبلغ 882 مليون قطري وتمثل موجودات غير ملموسة مرتبطة بالودائع، الموجودات غير الملموسة المتبقية تمثل الرخصة التشغيلية والتي لها فترة زمنية غير محددة، تمثل الشهرة المنافع المتوقعة من تجميع موجودات وأنشطة بنك QNB الأهلي.

ومن السابق نلاحظ أيضاً أنه تم تقديم عرض الشراء بتاريخ 2013/2/25 وتم تحديد تاريخ استكمال توحيد الأعمال (السيطرة) بتاريخ 2013/3/31 وتاريخ اعتماد الأرصدة المحوّلة في 2013/12/31، حيث أنّ إقرار عملية توحيد الأعمال تم قبل تاريخ الإقفال واعتماد الميزانية الافتتاحية بما يتوافق مع نص الفقرة (8) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " يجب على المنشأة المستحوذة أن تحدد تاريخ الاستحواذ وهو التاريخ الذي تكتسب فيه المنشأة المستحوذة السيطرة على الأعمال المستحوذ عليها"، والفقرة (9) " التاريخ الذي تكتسب فيه المنشأة المستحوذة السيطرة على الأعمال المستحوذ عليها هو -بشكل عام- التاريخ الذي تحول فيه المنشأة المستحوذة - بشكل نظامي - العوض، وتقتني فيه أصول الأعمال المستحوذ عليها وتحمل فيه بالتزاماتها، أي تاريخ الإقفال. وبالرغم من ذلك، قد تكتسب المنشأة المستحوذة السيطرة في تاريخ إما أبكر من تاريخ الإقفال أو بعده .".

وقد كانت نسبة سيطرة بنك قطر الوطني في بنك QNB الأهلي بجمهورية مصر العربية 97.12% وحقوق غير المسيطرين (حقوق الأقلية) كانت 2.88% تم تحديدها بالقيمة العادلة بمبلغ (145329) بتاريخ توحيد الأعمال 2013/3/31 بما يتوافق مع نص الفقرة (19) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، " لكل عملية تجميع

أعمال، يجب على المنشأة المستحوذ في تاريخ الاستحواذ أن تقيس مكونات الحصص غير المسيطرة في الأعمال المستحوذ عليها، والتي تُعد حصص ملكية حالية وتمنح حاملها الحق في حصة تناسبية في صافي أصول المنشأة في حالة التصفية إما بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية لأدوات الملكية الحالية في المبالغ المثبتة لصافي الأصول القابلة للتحديد في الأعمال المستحوذ عليها"

وقد كانت القيم العادلة لموجودات ومطلوبات بنك QNB الأهلي بجمهورية مصر العربية كما في 2013/3/31 كما يلي:

الموجودات	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	3598370
أرصدة لدى البنوك	1058928
قروض وسلف العملاء	21074638
استثمارات مالية	11728863
موجودات غير ملموسة	1353855
موجودات أخرى	1049758
إجمالي الموجودات	39864412
المطلوبات	
أرصدة من بنوك	988336
ودائع عملاء	31689386
التزامات ضريبية مؤجلة	227022
مطلوبات أخرى	1905452
إجمالي المطلوبات	34810196

والتقييم السابق للأصول والخصوم المكتناه من بنك QNB الأهلي وفقاً للقيمة العادلة يتوافق مع الفقرة (18) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " يجب على المنشأة المستحوذ أن تقيس الأصول المكتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ".

وما سبق يتوافق أيضاً مع الفقرة (10) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " اعتباراً من تاريخ الاستحواذ، يجب على المنشأة المستحوذ أن تثبت - بشكل منفصل عن الشهرة - الأصول المكتناة القابلة للتحديد، والالتزامات التي تم تحملها، وأي حصة غير مسيطرة في الأعمال المستحوذ عليها"

وقد تم تحديد قيمة الشهرة الناتجة عن سيطرة بنك قطر الوطني في بنك QNB الأهلي بتاريخ السيطرة في 2013/3/31 كما يلي:

البديل النقدي المدفوع		8774098
صافي الموجودات بالقيمة العادلة	5054216	
حقوق غير المسيطرين (2.88)%	(145329)	
		(4908887)
الشهرة الناتجة عن عملية الاستحواذ		3865211

وإثبات الشهرة كما سبق يتوافق مع الفقرة (32) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " يجب على المنشأة المستحوذ أن تثبت الشهرة اعتباراً من تاريخ الاستحواذ، مقاسة على أنها زيادة (أ) على (ب) أدناه:

(أ) مجموع:

(1) العوض المحول مقاساً وفقاً لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي، والذي يتطلب - بشكل عام - القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ.

(2) مبلغ أي حصص غير مسيطرة في الأعمال المستحوذ عليها مقاسة وفقاً لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي.

(ب) صافي المبالغ في تاريخ الاستحواذ للأصول المُقتناة القابلة للتحديد وللالتزامات التي تم تحملها، مقاسة وفقاً لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي.

وبحسب التقارير القوائم المالية لبنك قطر الوطني فقد قام البنك بعمل اختبار تدني قيمة للشهرة والموجودات غير الملموسة التي لا يملكها أعمار زمنية محددة بشكل سنوي وهذا ما أوجبه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) الذي أوصى برسملة الشهرة (اعتبارها أصل من الأصول) ولا تخضع الشهرة للاستهلاك بل يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة لها سنوياً وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 الخاص بانخفاض قيمة الأصول حيث جاء في الفقرة (10) من هذا المعيار:

بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على الهبوط فإنه يجب على المنشأة أن:

(أ) تختبر الأصل غير الملموس ذا العمر الإنتاجي غير المحدد أو الأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام بعد لتحديد الهبوط سنوياً بمقارنة مبلغه الدفترى بمبلغه الممكن استرداده، اختبار الهبوط هذا يمكن إجراؤه في أي وقت خلال الفترة السنوية، شريطة أن يتم إجراؤه في الوقت نفسه من كل سنة، ويمكن اختبار أصول غير ملموسة مختلفة لتحديد الهبوط في أوقات مختلفة، وبالرغم من ذلك إذا كان مثل هذا الأصل قد تم إثباته أولاً خلال الفترة السنوية الحالية، فإنه يجب اختبار ذلك الأصل لتحديد الهبوط قبل نهاية الفترة السنوية الحالية.

(ب) تختبر الشهرة التي يتم اقتناؤها في جميع أعمال لتحديد الهبوط سنوياً.

وقد قام بنك قطر الوطني بعمل اختبار تدني القيمة بموجب سياساته المحاسبية وقام بعمل تحليل لحساسية الافتراضات المستخدمة في الاحتساب، وكانت نتيجة اختبار تدني قيمة الشهرة لبنك QNB الأهلي خلال السنوات اللاحقة لتوحيد الأعمال كما يلي:

2013	3.9	مليار ريال قطري
2014	3.9	مليار ريال قطري
2015	3.9	مليار ريال قطري
2016	1.5	مليار ريال قطري
2017	1.5	مليار ريال قطري

وقد أكدت التقارير والقوائم المالية لبنك قطر الوطني قيام البنك بربط الشهرة بوحدات توليد نقد تساعد في استرداد قيمة الشهرة الناتجة عن توحيد الأعمال بما يتفق مع الفقرة (80) من معيار المحاسبة الدولي (36) "الهبوط في قيمة الأصول":

" لغرض اختبار الهبوط يجب تخصيص الشهرة التي يتم اقتناؤها في جميع أعمال - من تاريخ الاستحواذ - لكل وحدة من وحدات توليد النقد، أو مجموعات وحدات توليد النقد للمنشأة المستحوذ، والتي يتوقع أن تستفيد من تأزر التجميع، بغض النظر عما إذا كانت الأصول أو الالتزامات الأخرى للمنشأة المستحوذ عليها مخصصة لهذه الوحدات أو مجموعات الوحدات"

ولم يكن هناك حاجة لتسجيل تدني في القيمة في نهاية السنوات كون وحدات النقدية المولدة القابلة للاسترداد أكبر من القيم الدفترية بما يتوافق مع الفقرة (90) من معيار المحاسبة الدولي (36) "الهبوط في قيمة الأصول":

" يجب اختبار وحدة توليد النقد التي يتم تخصيص شهرة لها لتحديد الهبوط سنوياً، ومتى ما كان هناك مؤشر على أن الوحدة قد هبطت قيمتها، من خلال مقارنة المبلغ الدفترية، بما في ذلك الشهرة، مع المبلغ الممكن استرداده من الوحدة. وعندما يكون المبلغ الممكن استرداده من الوحدة يزيد عن المبلغ الدفترية للوحدة، فإن الوحدة والشهرة المخصصة لتلك الوحدة يجب النظر إليهما على أنهما لم تهبط قيمتهما، وعندما يزيد المبلغ الدفترية للوحدة عن المبلغ الممكن استرداده من الوحدة، فيجب على المنشأة إثبات خسارة هبوط."

أما فيما يتعلق بانخفاض قيمة الشهرة لبنك QNB الأهلي خلال عام 2016 فقد جاء بحسب التقرير السنوي لبنك قطر الوطني للعام 2016 أنه نتيجة الفرق في صرف العملات الأجنبية، مما يشير إلى تخصيص الشهرة لقياس مكاسب وخسائر العملات الأجنبية وبما يتوافق مع الفقرة (83) من معيار المحاسبة الدولي (36) "الهبوط في قيمة الأصول":

"قد لا تتوافق وحدة توليد النقد التي يتم تخصيص الشهرة لها لغرض اختبار الهبوط مع المستوى الذي يتم فيه تخصيص الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" لغرض قياس مكاسب وخسائر العملات الأجنبية".

حيث أن الانخفاض في قيمة العملات الأجنبية تم اختباره أولاً، وتم اثبات الخسارة الناتجة عن الهبوط في قيمة تلك العملات الأجنبية، كما جاء في الفقرة (98) من معيار المحاسبة الدولي (36) "الهبوط في قيمة الأصول":

" في وقت اختبار وحدة توليد نقد تم تخصيص شهرة لها لتحديد الهبوط، قد يكون هناك مؤشر على هبوط في قيمة أصل في الوحدة التي تتضمن الشهرة، في مثل هذه الحالات فإن المنشأة تقوم باختبار الأصل لتحديد الهبوط أولاً، وتقوم بإثبات أي خسارة من الهبوط لذلك الأصل قبل اختبار وحدة توليد النقد التي تتضمن الشهرة لتحديد الهبوط".

وقد تم اثبات الالتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن إعادة تقييم أصول بنك QNB الأهلي بالقيمة العادلة وعدم تأثر الأساس الضريبي وفقاً لما تطلبه معيار المحاسبة الدولي رقم (12) حيث جاء في الفقرة (19) من هذا المعيار " تنشأ الفروق المؤقتة التي ينتج عنها التزام الضريبة المؤجلة عندما لا تتأثر الأسس الضريبية للأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي يتم تحملها بعملية تجميع الاعمال، فعندما تتم زيادة المبلغ الدفترية للأصل إلى القيمة العادلة ولكن يظل الأساس الضريبي للأصل ثابت فإنه ينشأ فرق مؤقت خاضع للضريبة ينتج عنه التزام ضريبة مؤجلة".

ويلاحظ أيضاً من الأرصدة المحولة من بنك QNB الأهلي والتي تضمنتها البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2013 أنها لم تتضمن نتيجة أعمال بنك QNB الأهلي للفترة السابقة لتاريخ الاستحواذ وهذا يتوافق مع طريقة الشراء التي اعتمدها وأوصى بها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) في الفقرة (4) منه " يجب على المنشأة المستحوذة أن تحاسب عن كل معاملة تجميع أعمال من خلال تطبيق طريقة الاستحواذ (الشراء)"، لكن هذه الأرصدة لم تتضمن نتيجة أعمال بنك QNB الأهلي للفترة التي تقع بين تاريخ الاستحواذ

2013/3/31 وتاريخ إعداد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2013 التي أوصت طريقة الشراء بإظهارها.

الرابع عشر: الدراسة التحليلية

حيث سيتم احتساب المؤشرات المستخدمة في تقييم جودة الأصول لبنك قطر الوطني قبل توحيد الأعمال مع بنك QNB الأهلي في مصر سنة (2013) بأربع سنوات (2009 - 2010 - 2011 - 2012) وبعد توحيد الأعمال بأربع سنوات (2014 - 2015 - 2016 - 2017) وذلك وفق النسب الرئيسة التالية: نسبة التصنيف المرجح (WCR) ونسبة إجمالي التصنيف (TCR)

وسيتم اعطاء تصنيف رقمي لبنك قطر الوطني للفترة المدروسة ومن ثم احتساب التصنيف الرقمي للبنك للفترة قبل توحيد الأعمال والتصنيف الرقمي للبنك للفترة بعد توحيد الأعمال من خلال المتوسطات الحسابية، وأخيراً سيتم اعطاء التصنيف النهائي للفترة قبل وبعد توحيد الأعمال وتحديد فئة جودة الأصول التي سيتم على أساسها التصنيف.

وقد قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية لبنك قطر الوطني واحتساب المؤشرات الخاصة بجودة الأصول للبنك للفترة قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1) مؤشرات جودة الأصول لبنك قطر الوطني

المتوسط	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)	المتوسط	نسبة التصنيف المرجح (WCR)	القروض المتعثرة	مخصصات الديون المتعثرة	حقوق الملكية	السنة	
0.03	0.05	5.9	4.4	9704000	923606000	1987600900 0	2009	قبل توحيد الأعمال
	0.01		6.0	3068000	1572481000	2479268800 0	2010	
	0.04		5.9	17914000	2680172000	4263530400 0	2011	
	0.01		7.5	5849000	3879869000	4798869200 0	2012	
	0.12		10.7	73071000	6411577000	5372728400 0	2013	
1.5	0.99	11.8	10.7	642973000	6926441000	5796192600 0	2014	بعد توحيد الأعمال
	0.57		10.3	394832000	7093337000	6205539800 0	2015	
	3.20		13.2	261602800 0	1078386800 0	7085341800 0	2016	
	1.14		12.9	102866000 0	1170075500 0	7874634000 0	2017	

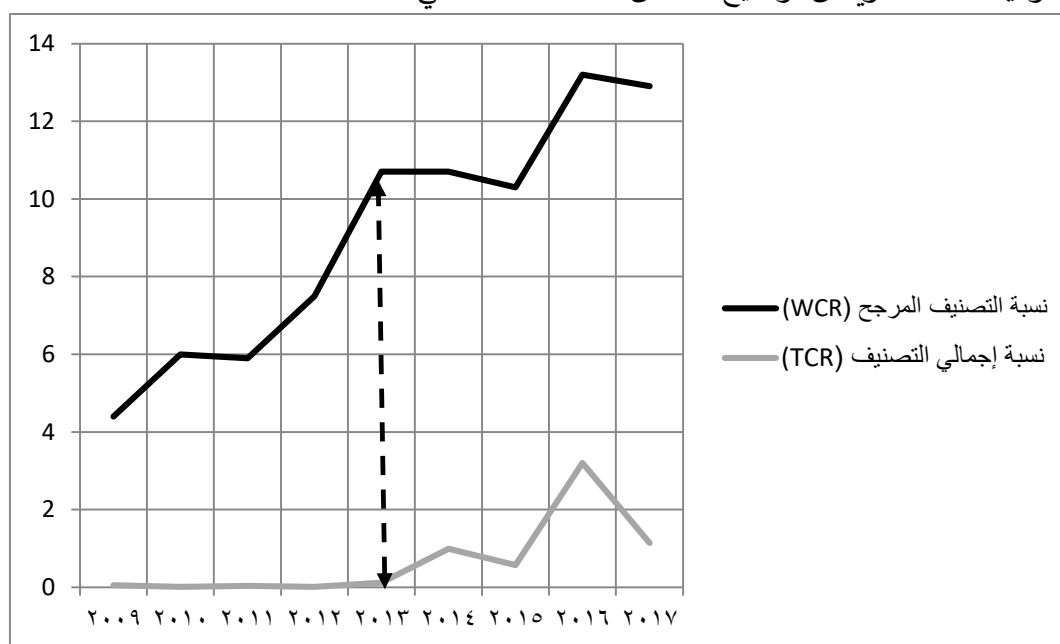
من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الوطني.

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

فيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح (WCR) فقد حقق العام 2016 ضمن الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال على أعلى نسبة تصنيف مرجح بلغت (13.2) وذلك نتيجة للحجم الكبير للمخصصات المكونة في ذلك العام

لمواجهة مخاطر الديون المتعثرة التي بلغت أعلى قيمة لها في ذلك العام، في حين حقق العام 2009 ضمن الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال على أدنى نسبة تصنيف مرجح بمقدار (4.4) وذلك نتيجة لانخفاض حجم المخصصات في ذلك العام مقارنة مع بقية الأعوام، وقد حقق المصرف خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على متوسط نسبة تصنيف مرجح بمقدار (5.9)، في حين كان متوسط نسبة التصنيف المرجح خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل (11.8) وتأتي هذه الزيادة نتيجة زيادة حجم المخصصات مقارنة مع الفترة السابقة لتوحيد الأعمال.

أما فيما يتعلق بنسبة إجمالي التصنيف (TCR) فقد حقق العام 2016 ضمن الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال على أعلى نسبة إجمالي تصنيف حيث بلغت (3.20) نتيجة لارتفاع حجم الديون المتعثرة خلال ذلك العام مقارنة ببقية الأعوام، في حين حقق العامان 2010 و 2012 أقل نسبة إجمالي تصنيف بمقدار (0.01) لكل منهما وذلك نتيجة لانخفاض الديون المتعثرة خلال هذين العامين، وقد حقق المصرف خلال الفترة السابقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل متوسط نسبة إجمالي تصنيف بمقدار (0.03)، في حين كانت هذه النسبة خلال الفترة اللاحقة لعمليّة توحيد الأعمال ككل بمقدار (1.5)، وتأتي هذه الزيادة في النسبة نتيجة زيادة حجم القروض المتعثرة خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة مع الفترة السابقة، وبالتالي يشير ذلك إلى تراجع وضع الائتمان خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (2) مؤشرات جودة الأصول لبنك قطر الوطني

ومن خلال الجدول السابق رقم (1) يمكن الوصول للتصنيف الرقمي لجودة الأصول وفق نموذج camels لبنك قطر الوطني كما يلي:

جدول رقم (2) التصنيف الرقمي لجودة الأصول لبنك قطر الوطني

السنة	نسبة التصنيف المرجح (WCR)	التصنيف الرقمي	المتوسط	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)	التصنيف الرقمي	المتوسط	التصنيف النهائي
-------	---------------------------	----------------	---------	---------------------------	----------------	---------	-----------------

2	1	1	0.05	2	1	4.4	2009	قبل توحيد الأعمال
		1	0.01		2	6.0	2010	
		1	0.04		2	5.9	2011	
		1	0.01		2	7.5	2012	
			0.12			10.7	2013	
2	1	1	0.99	2	2	10.7	2014	بعد توحيد الأعمال
		1	0.57		2	10.3	2015	
		1	3.20		2	13.2	2016	
		1	1.14		2	12.9	2017	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مستويات تصنيف camels .

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

فيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح (WCR) فإن أغلب الأعوام خلال الفترة السابقة لتوحيد الأعمال قد حصلت على درجة تصنيف جودة أصول مرضية (2) مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف مرضية (2) مما يدل على بعض النقاط السلبية التي تواجه الائتمان والقروض والمخصصات المكونة لمواجهة المخاطر المتعلقة بها، أم خلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال فقد حصلت جميع الأعوام على درجة تصنيف جودة أصول مرضية (2) مما يعطي الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل على درجة تصنيف مرضية (2)، مما يشير إلى استمرار بعض المشاكل والسلبيات المتعلقة بالائتمان.

أما فيما يتعلق بنسبة إجمالي التصنيف (TCR) فقد حصلت جميع الأعوام خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال على درجة تصنيف جودة أصول قوية (1) مما يكسب الفترة السابقة لتوحيد الأعمال ككل على درجة تصنيف قوية (1)، مما يشير إلى مستوى جودة عالية للأصول خلال هذه الفترة، وخلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال أيضاً حصلت جميع الأعوام على درجة تصنيف جودة أصول قوية (1) مما يكسب الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل درجة تصنيف قوية (1)، وبالتالي فالمصرف حافظ على المستوى القوي لجودة الأصول خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال.

ومما سبق نجد أن المصرف قد حقق خلال الفترة السابقة لعملية توحيد الأعمال ككل درجة تصنيف جودة أصول مرضية (2) بالنسبة للمؤشرين معاً، وخلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال ككل أيضاً درجة تصنيف جودة أصول مرضية (2) بالنسبة للمؤشرين، مما يشير أن المصرف قد حافظ على مستوى مرضي من جودة الأصول وهناك اتجاه إيجابي في سداد القروض ولكن هناك نقاط ضعف في معايير الائتمان واتجاهات سلبية في مستوى القروض التي فات موعد تسديدها وفي المخصصات المكونة لمواجهة المخاطر المرتبطة بهذه القروض.

وبالتالي ووفقاً لنموذج CAMELS فإن توحيد الأعمال قد حافظ على التصنيف المرضي لجودة الأصول خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال.

الخامس عشر: الدراسة الاحصائية

جدول رقم (3) التحليل الوصفي لمؤشري جودة الأصول لبنك قطر الوطني

العنصر	قبل توحيد الأعمال			بعد توحيد الأعمال			التغير في المتوسط الحسابي	الاتجاه
	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean		
WCR	5.9500	1.26623	0.63311	11.7750	1.48633	0.74316	5.82500	سلبي
TCR	0.0275	0.02062	0.01031	1.4750	1.17503	0.58752	1.44750	سلبي

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق رقم (3) يتبين أنّ متوسطات مؤشري جودة الأصول لبنك قطر الوطني قد أخذت اتجاهاً سلبياً في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة.

ويشير الجدول التالي إلى اختبار (Paired Sample T-test) للمؤشر الأول لجودة الأصول (نسبة التصنيف المرجح) بالنسبة لبنك قطر الوطني وقد تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (4) اختبار (Paired Sample T-Test) للمؤشر الأول لجودة الأصول لبنك قطر الوطني

جودة الأصول	قيمة اختبار T المحسوبة	درجة الحرية Df	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	متوسط الاختلافات Mean Difference	فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	
					الأعلى	الأدنى
المؤشر الأول	1.109	3	0.063	5.8250000	7.8601696	3.7898304

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) بأنّ قيمة T المحسوبة (1.109) أصغر من T الجدولية (3.182) عند درجة حرية (3) وبمستوى معنوية Sig (0.063) أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في المؤشر الأول لجودة الأصول ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج CAMELS، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة، إذاً لا توجد فروق في جودة الأصول تبعاً للمؤشر الأول قبل توحيد الأعمال وبعده ناتجة عن توحيد الأعمال.

ويشير الجدول التالي إلى اختبار (Paired Sample T-test) للمؤشر الثاني لجودة الأصول (نسبة إجمالي التصنيف) بالنسبة لبنك قطر الوطني وقد تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (5) اختبار (Paired Sample T-Test) للمؤشر الثاني لجودة الأصول لبنك قطر الوطني

فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference		متوسط الاختلافات Mean Difference	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	درجة الحرية Df	قيمة اختبار T المحسوبة	جودة الأصول
الأعلى	الأدنى					
83.83888	- 57.66888	13.08500	0.089	3	11.589	المؤشر الثاني

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) بأن قيمة T المحسوبة (2.483) أصغر من T الجدولية (3.182) عند درجة حرية (3) وبمستوى معنوية Sig (0.089) أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في المؤشر الثاني لجودة الأصول ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج التقييم وفق نموذج CAMELS، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة، إذ لا توجد فروق في جودة الأصول تبعاً للمؤشر الثاني قبل توحيد الأعمال وبعده ناتجة عن توحيد الأعمال.

وبالنسبة للفرضية الثالثة يتبين مما سبق أيضاً التطابق بين نتائج تقييم نموذج CAMELS مع نتائج التحليل الاحصائي وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، إذ يعتبر نموذج CAMELS ملائم لتقييم ومقارنة جودة الأصول بالنسبة لحالة توحيد الأعمال بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي في مصر.

السادس عشر: النتائج

- قيام بنك قطر الوطني عملياً باتباع الأساليب والجراءات المحاسبية التي تضمنتها معايير التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية في عمليات توحيد الأعمال وخاصة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) " توحيد الأعمال".
- لم يقيم بنك قطر الوطني بالافصاحات المتعلقة بتوحيد الأعمال مع بنك QNB الأهلي في مصر كالتكاليف الناشئة عن هذه العملية والالتزامات المحتملة التي يمكن أن تنتج عنها والأصول غير الملموسة الأخرى (غير الشهرة) التي يمكن أن تنتج عن عملية توحيد الأعمال والأرباح أو الخسائر الخاصة ببنك QNB الأهلي منذ تاريخ الاستحواذ وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2013.
- لم تؤثر عملية توحيد الأعمال بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي على جودة الأصول للكيان الناتج عن عملية توحيد الأعمال قبل وبعد عملية توحيد الأعمال، وذلك وفقاً للتصنيف المرجح (WCR) ولإجمالي التصنيف (TCR) وذلك نتيجة زيادة حجم المخصصات وزيادة حجم القروض المتعثرة خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة مع الفترة السابقة.
- وفقاً لنموذج CAMELS فإن توحيد الأعمال بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي قد حافظ على التصنيف المرضي لجودة الأصول خلال الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال بما يتفق مع الدراسة الاحصائية، مما يدل على

إمكانية اعتبار نموذج CAMELS نموذج ملائم لتقييم ومقارنة جودة الأصول بالنسبة لحالة توحيد الأعمال بين بنك قطر الوطني وبنك QNB الأهلي في مصر.

السابع عشر: التوصيات

- التأكيد على ضرورة التزام المصارف أثناء عمليات توحيد الأعمال بالمعايير الدولية النازمة لهذه العمليات ولا سيما المعيار رقم (3) من معايير التقارير المالية وتوفير الإفصاحات التي تتطلبها تلك المعايير بما يساعد على توحيد الإجراءات والاساليب المتبعة في معالجة هذه العمليات وبما يؤدي إلى توفير وتحسين الإفصاحات المساعدة لمستخدمي قوائمها المالية، وبشكل يسهل عملية التقييم والمقارنة.
- ضرورة قيام السلطات الرقابية والإشرافية على عمل المصارف والمتمثلة بالمصرف المركزي بدراسة وضع الأصول لدى تلك المصارف وبشكل مستمر وعلى وجه الخصوص القروض والتسهيلات الائتمانية المتعثرة، وتطبيق السياسات التي من شأنها زيادة نسبة التحصيل مما يزيد من جودة تلك الأصول لدى المصارف.
- الاستفادة من الخبرات والتجارب الخارجية العربية والعالمية في مجال عمليات توحيد الأعمال بين المصارف في بيئة الأعمال السورية التي تكاد تخلو من هذه العمليات، مما يساعد بشكل أو بآخر في تقوية الجهاز المصرفي الوطني وإجراء دراسات دقيقة ومعمقة وتفصيلية عن وضع المصارف الراغبة في توحيد أعمالها وطبيعتها ومدى قابليتها للاندماج.
- الاستفادة من نموذج CAMELS في تقييم الأداء والرقابة المصرفية والتقييم الخاص لكل عنصر من عناصره سواء في حالات توحيد الأعمال أو غيرها من الاستراتيجيات، حيث يعتبر هذا النموذج بعناصره المكونة نموذج تقييمي ورقابي شامل يمكن الاعتماد عليه بدلاً من التعليمات والإجراءات المنفردة في عمليات التقييم والرقابة المصرفية.

الثامن عشر: المراجع

- محمد، محمد حسين الشريف، (2015)، الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- ضاهر، حنان، (2015)، أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف - دراسة حالة مجموعة عوده سرادار المصرفية للخدمات الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (37)، العدد (3).
- غانم، كريمة، (2013)، دور الاندماج المصرفي في رفع القدرة التنافسية للبنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- يامين، اسماعيل يونس، الظهراوي، محمد سامي، (2016)، أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية - جامعة الزرقاء الخاصة - الأردن، المجلد 16، العدد 3.
- أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة، (2009)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، ص 542.

- القاضي، حسين، حمدان، مأمون، (2011)، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص218.
- القاضي، نجلاء فتح الرحمن أحمد، (2017)، **الاندماج المصرفي والاستحواذ في البلدان العربية**، مجلة كلية العلوم الادارية، العدد الاول، ص201.
- زهية، بركان، (2005)، **الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، ص176.
- أبو نصار، محمد، (2008)، **المحاسبة المالية المتقدمة**، دار وائل للنشر، عمان، ص3.
- الراعي، زياد، (2004)، **المحاسبة المتقدمة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، ص8.
- عوده، ماهر نهاد، (2013)، **أثر عناصر نموذج التقييم المصرفي الأمريكي camels على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن، ص31.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (2009)، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، الامارات العربية المتحدة، ص 121.
- SALUJA, R. SHARMA, S. LAL, R. (2012), " **Impact of Merger on Financial Performance of Bank- A Case Study of HDFC Bank**", International Journal of Business Research and Management (IJRFM), Vol. 2, Issue 2.
- Rozzani.N, Abdul Rahman. R, (2013), **Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional versus Islamic**, Universiti Teknologi MARA, Joynal of Islamic Finance and Business Research 2.
- Stephen A. Ross, Randolph W.Westerfield and Jeffrey Jaffa.(2002),"Corporate Finance ' , New York, McGraw-Hill Irwin,p817.
- Alberto cybo-ottone, Maurizio murgia, (2001), **mergers and shareholder wealth in European banking**, journal of banking and finance, vol(24), p834.
- Larsen J.O. (2006), **Modern advanced accounting**, 10 Th Ed , California: Mcgraw Hill, P167.
- Buerger, L. (2011). **Camels rating: What they mean and why they**, Director corps,p2.
- Yakob, R. (2012). **Camel rating approach to assess the insurance operator financial strength**, jurnal Ekonomi Malaysia, p5.
- Cole, Rebel And Jeffery Gunther, (1999), **Predicting Bank Failures: A Comparison Of On- And Off-Site Monitoring Systems**, Unpublished Paper, Federal Reserves Bank Of Dallas, USA, Texas.
- Basset, F William & seung Lee, (2012), **estimating changes in supervisory standards and their economic effect**, finance and economics discussion series divisions of research & statistics and monetary affairs federal reserves board, washington, D.C., P6.

A standard accounting study of business combinations
processes and their impact on asset quality according to
CAMELS classification levels
A Case Study of National Qatar Bank's Acquisition of QNB
ALAHLI in Egypt

Dr. Adnan Agdef Albahady

Lecturer in the Department of Accounting - Faculty of Economics - Alfurat University

Abstract

This study aims to evaluate the process of unifying banking business between Qatar National Bank and QNB Al Ahli Bank in Egypt in terms of accounting and to show the extent of applying the procedures and methods stipulated by international standards in this process. And The impact of this process in improving the quality of assets for banks involved in the process using the CAMELS model, and also verifying the suitability of this model to evaluate these processes. The researcher adopted the descriptive analytical approach in the theoretical aspect of this study and used the case study approach in the practical aspect, which included evaluating the business consolidation process studied according to international accounting standards and international financial reporting standards, then analyzing this process and showing its impact on the quality of assets of Qatar National Bank through the digital classification of asset quality included in CAMELS and finally studying this impact statistically through the SPSS statistical analysis program to reach the most important results: Qatar National Bank followed the methods and procedures included in international accounting standards and financial reporting standards, especially International Financial Reporting Standard No. (3) "Business Consolidation" with the absence of many necessary disclosures. In addition, the business consolidation process with QNB Al Ahli Bank in Egypt did not affect the quality of assets in the period following the business consolidation process. It also became clear through the consistency of the results of the analytical and statistical study that the CAMELS model was appropriate for evaluating and comparing the quality of assets of Qatar National Bank before and after the business consolidation process with QNB Al Ahli Bank in Egypt.

Keywords: Business combinations, Asset quality, CAMELS model.